أزمة الصحراء بين المغرب والجزائر: من صراع الحدود إلى صراع النفوذ

24-1-2003

الأزمة في الصحراء بعد ربع قرن من الصراع لم تعد قضية بلدين متجاورين، بل أصبحت قضية مخططات إقليمية، كما لم تعد مشكلا سياسيا على الحدود بل صراعا إقتصاديا على النفوذ، ومنذ تعيين جيمس بيكر مبعوثا أمميا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة عام 1997 بدا واضحا أن خط المصالح الأمريكية بات في نقطة تماس مع خطوط النزاع في الصحراء، فجاء تعيين بيكر للتحضير للتواجد الأمريكي في المنطقة، إرتباط يفسره في واقع الأمر طرح مبادرة الشراكة الأمريكية- المغاربية المسماة مشروع"إيزنشتات" عاما واحدا بعد ذلك، أي 1998، لمنافسة مشروع الشراكة الأورو- متوسطية التي إنطلقت مع مؤتمر برشلونة عام 1995 والتي تسعى إلى ربط إقتصاد المنطقة بالإقتصاد الأوروبي.

عادت قضية الصحراء لتلقي بظلالها من جديد على العلاقات بين المغرب والجزائر وترجع النزاع إلى نقطة الصفر، بعد فشل الطرفين في الوصول إلى حل متوافق عليه بوساطة الأمم المتحدة. وقد جاء التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي قدمه يوم أول أمس الأربعاء أمام مجلس الأمن بمثابة إشارة إلى فشل جهود المبعوث الخاص للأمين عام جيمس بيكر المكلف بتقريب وجهات النظر بين الجانبين بشأن النزاع المستمر طوال 26 سنة، حينما قال أن"تبعة تكليل هذه الجهود بنتيجة مثمرة يجب أن يتحملها طرفا الصراع وحدهما"، كما أوصى التقرير بتمديد مهمة البعثة الأممية المكلفة بمراقبة الوضع الأمني في الصحراء(مينورسو) شهرين إضافيين بهدف إعطاء فرصة للحل.

ويـأتي هذه التقرير أياما قليلة فقط بعد الزيارة التي قام بعا المبعوث الأممي الخاص جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي

الأسبق، للمنطقة المغاربية ولقاءاته مع المسؤولين في المغرب والجزائر وموريطانيا، بمثل ما قابل زعيم جبهة البوليساريو المطالبة بإنفصال أقاليم الصحراء عن المغرب، وخلال هذه الزيارة أعطى بيكر لأطراف النزاع الثلاثة، المغرب والبوليساريو والجزائربالخصوص، مهلة شهرين للرد على مقترحاته بشأن صيغة الحل.

وكان بيكر قد تقدم في فبراير من العام الماضي بإقتراح أطلق عليه فيما بعد تسمية"الحل الرابع" ، ويقضي بتقسيم الصحراء بين المغرب والجزائر، وهو الحل الذي سارع المغرب إلى رفضه فيما رحبت به الجزائر وجبهة البوليساريو، وإتهمت الرباط النظام الجزائري بالتحرش بأقاليمه الجنوبية والسعي إلى ضمان الحصول على منفذ بحري على الأطلسي بأي ثمن. وأمام عدم توافق الأطراف الثلاثة على هذه الصيغة بقي ملف النزاع مجمدا في إنتظار قرار من مجلس الأمن، لكن يبدو أن الرغبة في تجنب حرب في المنطقة التي أصبحت تراهن عليها الولايات المتحدة أكثر في الأعوام الأخيرة دفع إلى التريث، علما بأن الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي قدمه أمام مجلس الأمن في فبراير السنة الماضية أشار إلى أن البديل عن التقسيم هو إنسحاب الأمم المتحدة من النزاع وسحب بعثتها العسكرية في الصحراء، أو "الحل الثالث" الذي كان بيكر قد إقترحه العام 2000 ورفضته الجزائر وجبهة البوليساريو فيما قبل به المغرب. وتتضمن الصيغة المذكورة حكما ذاتيا في أقاليم الصحراء تحت السيادة المغربية لفترة خمس سنوات، يصار بعدها إلى تنظيم إستفتاء شعبي وسط الصحراويين للإختيار بين البقاء تحت السيادة المغربية أو الإستقلال بدولة صحراوية، وإعتبرت الجزائر في حينه أن هذا الحل يتوافق مع رغبة المغرب في إبقاء

الصحراء تحت حكمه، فيما قالت جبهة البوليساريو أن الإستفتاء بعد الفترة الإنتقالية قد لا تتوفر له النزاهة، كون المغرب سيعمل خلال مدة السنوات الخمس على إدخال تغييرات في البنية السكانية للإقليم بما يضمن تصويتا لفائدته. وبعد نحو عقدين من الوساطة الأممية يبدو هذا الملف الشائك في المنطقة الذي عاق بناء إتحاد المغرب العربي وخلق الكثير من سوء التفاهم بين المغرب والجزائر، وكأنه يتحرك دائما في نفس نقطة البداية بدون تحقيق أي تقدم، خاصة في ضوء التنافس الثنائي بين البلدين على قيادة المنطقة ولعب دور إستراتيجي في مستقبلها الذي أصبح اليوم موضع رهان كبير من الأوروبيين والأمريكيين على السواء، بسبب المقدرات الواعدة للمنطقة وظهور تكهنات بوجود ثروة نفطية في الصحراء تحول الخلافات الترابية بين المغرب والجزائر دون اشتمارها.

الأزمة في الصحراء بعد ربع قرن من الصراع لم تعد قضية بلدين متجاورين، بل أصبحت قضية مخططات إقليمية، كما لم تعد مشكلا سياسيا على الحدود بل صراعا إقتصاديا على النفوذ، ومنذ تعيين جيمس بيكر مبعوثا أمميا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة عام 1997 بدا واضحا أن خط المصالح الأمريكية بات في نقطة تماس مع خطوط النزاع في الصحراء، فجاء تعيين بيكر للتحضير للتواجد الأمريكي في المنطقة، إرتباط يفسره في واقع الأمر طرح مبادرة الشراكة الأمريكية- المغاربية المسماة مشروع"إيزنشتات" عاما واحدا بعد ذلك، أي 1998، لمنافسة مشروع الشراكة الأورو- متوسطية التي إنطلقت مع مؤتمر برشلونة عام 1995 والتي تسعى إلى ربط إقتصاد المنطقة بالإقتصاد الأوروبي.